ملف المؤتمر السنوي

السياسة التركية تجاه عراق ما بعد الانتخابات

الدكتور
مثنى علي المهداوي(*)

المقدمة

لم تكن العلاقات التركية مع النظام العراقي السابق جيدة طوال الحقبة التي سبقت الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣، وذلك لوجود مشاكل ترتبط اساساً بالعلاقات التركية المميزة مع الولايات المتحدة، فضلاً عن مشاكل اخرى مثل مشكلة المياه. كما ان المشكلة الكردية كانت كذلك في صميم العلاقات التركية-العراقية بحكم الوجود القومي الكردي في كلا البلدين، وهو ما يدفع كل من الطرفين الاستفادة منها طبقاً لمصالحه واولوياته. غير ان هناك متغيرات جديدة اثرت في المواقف التركية من الحرب الاخيرة على العراق وما جرى بعدها وصولاً الى الانتخابات العراقية ٢٠٠٥/١/٣٠ والسياسة التركية التي اتبعت بعدها.

ومن هنا فان هذا البحث ينطلق من فرضية مفادها (ان السياسة التي اتبعتها تركيا تجاه العراق بعد الانتخابات تأثرت بشكل كبير بالنتائج التي ترتبت على موقفها من الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣).

ولا ثبات هذه الفرضية اتبعنا منهج التحليل النظمي لتناسبه مع طبيعة الموضوع.

وقد قسم البحث الى اربع فقرات في الاولى وضحنا السياسة التركية تجاه العراق قبل الحرب الامريكية ٢٠٠٣ والتي مثلت مدخل لموضوع البحث. وفي الثانية بحثنا موقف تركيا من هذه الحرب، اما السياسة التركية تجاه العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ فقد تناولتها الفقرة الثالثة في نقطتين، الموقف من ارسال قوات عسكرية الى العراق والموقف من القضية الكردية. اما الفقرة الرابعة فقد بحثنا فيها المواقف التركية تجاه العراق بعد الانتخابات من خلال الموقف التركي من الانتخابات العراقية والمواقف التركية من عراق ما بعد الانتخابات. ولقد ركزنا على هذه الفقرات الاربع لاهميتها في السياسة التركية تجاه العراق بعد التغيرات الاخيرة.

(*) كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد

اولاً: السياسة التركية تجاه العراق قبل الحرب الأمريكية ٢٠٠٣

بعد أن حجمت القوة العراقية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ استخدمت تركيا العديد من القضايا السياسية للضغط على العراق للاستفادة من المتغيرات التي طرأت على البيئة الإقليمية والدولية.(1)

فقد استخدمت قضية الحدود والمياه والأكراد كأسلوب للضغط على العراق،إذ انه في اكثر من مناسبة طالب الأتراك في أعادة ترسيم الحدود من جديد بينهم وبين العراق، وكذلك بإنشاء منطقة أمنية عازلة في الشمال العراقي لحماية تركيا من مقاتلي حزب العمال الكردستاني والذين يشنون هجمات على الأراضي التركية من منطقة الشمال العراقي. ومن القضايا الأخرى التي استخدمتها تركيا للضغط سياسيا على العراق قضية المياه، اذ قامت تركيا بتوظيف هذه القضية ضد العراق وذلك عندما أعلنت أنها سوف تقايض العراق على قضية المياه من خلال استبدالها بالنفط. ومما عزز الضغط في ذلك الوقت أن تركيا عقدت اتفاقية مع (إسرائيل) ناقشت معها موضوع أنابيب مياه السلام، الذي كان يهدف إلى ضخ المياه العذبة من تركيا إلى (إسرائيل).(2)

أيضا تركيا اتبعت أسلوب أخر للضغط على العراق لتحقيق مشاريعها في المنطقة، إذ استخدمت تركيا قضية الأكراد العراقيين لتضغط على السلطة في بغداد من خلال تقديم الدعم والعون التركي للأكراد العراقيين وقيادتهم، رغم ان تركيا ترفض وجود كيان كردي قد يؤدي إلى قيام دولة كردية في شمال العراق، ولكنها استخدمت هذه الطريقة في تلك الحقبة من اجل تحقيق أهدافها السياسية في العراق، فضلا عن ذلك أن تركيا طالبت أيضا بان تكون وصيا على التركمان العراقيين.(3)

ثانيا: موقف تركيا من الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣

لخص سليمان ديميرل الرئيس التركي السابق الموقف الصعب الذي عاشته بلاده قبل الحرب على العراق ٢٠٠٣ بالقول (أن الحرب حتمية مهما كانت التحركات والمبادرات. وان تركيا ستتأثر بشدة إذا ما تورطت في حرب، لكنها ستواجه خسائر خطيرة إذا لم تصبح جزاء منها. إننا نعيش ماساه كاملة). فالشعبية التي حظا بها الفائزون في انتخابات تشرين الاول٢٠٠٢ وحملتهم إلى مقاعد السلطة تشكلت في ظل المبادئ والتعهدات التي أخذتها هذه النخبة على نفسها إثناء حملتها الانتخابية، وأكدت فيها التزامها الكامل برفض الحملة العسكرية ضد العراق. معلنه تمسكها بالعمل في أطار الشرعية الدولية ووفقا لقرارات مجلس الأمن ومن ثم فان الإخلال بما تعهدت به من قبل يعني المساس بمصداقيتها وانهيار شعبيتها لدى المواطن التركي الذي يرفض، بل ويتظاهر ضد هذه الحرب ومن ناحية أخرى كان

إصرار من الولايات المتحدة على تطبيق مخططاتها العسكرية السياسية إزاء العراق. ولذلك فان استراتيجية التعامل التركي مع ألازمة العراقية قبل نشوب الحرب٢٠٠٣ استندت إلى مبدأ رئيسي مضمونة الاستعداد لمختلف الاحتمالات بما يخدم التطلعات التركية إلى تعظيم المكاسب ودرء المخاطر، وذلك من خلال نهج التعامل المباشر مع مختلف اوجه ألازمة وجميع أطرافها وبتقديم رسالة واضحة للجميع مفادها نحن معكم مادامت الاعتبارات التركية تدخل في نطاق اهتمامكم.[4]

وكانت المشكلة الكردية تمثل احد أهم المشاكل لتركيا فيما يخص المشروع الأمريكي في العراق. فتركيا-بكل توجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة-كانت ترفض أقامه دولة كردية بشمال العراق أو حتى دولة اتحادية في العراق يكون للاكراد دور فيها. فالاتراك يرون ان أقامة دولة كردية بشمال العراق سيعني في المستقبل القريب فصل ما يعادل ثلث أراضي الجمهورية التركية. كما أن الحكومة التركية وقطاعات واسعة من النخب السياسية التركية كانت تتخوف من وجود اتفاق سري بين الإدارة الأمريكية والأكراد يؤدي إلى إعلان دولة كردية في منطقة شمال العراق، كمكافأة مقابل دورهم في الحرب الأمريكية ضد النظام العراقي السابق.[5]

وهذا ما أثار مخاوف تركيا من السيطرة الأمريكية الكاملة على العراق، مما دفع إلى عدم اتخاذ موقف منفرد من هذه التطورات تجاه الازمة العراقية. بل سعت الى بلورة موقف إقليمي بالتعاون مع الدول الرئيسة ذات الصلة بالمسالة العراقية مثل إيران وسوريا والأردن والسعودية ومصر في محاولة إلى تحفيف الضغوط الأمريكية بالمشاركة في الحرب.[6]

فبعد أن تشكلت حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة عبد الله غول[7] بدت تركيا راغبة في استكشاف احتمالات التنسيق مع الدول العربية المعنية بالأزمة العراقية. وقد قام غول بجولة شملت ٤ دول عربية هي:مصر، السعودية، سوريا، والأردن، وجاءت الجولة في وقت كانت فيه الاستعدادات الأمريكية والبريطانية العسكرية تتسارع، بينما كانت الخلافات داخل مجلس الأمن حول فعالية عملية التفتيش ومنحها مزيدا من الوقت قبل الإقدام على أي عمل عسكري. ويمكن القول أن أهداف زيارة عبدا لله غول لم تخرج عن أهداف محددة في مقدمتها توحيد الموقف الإقليمي إزاء الحرب الأمريكية ضد العراق. فتركيا كانت تخشى أن تتخذ موقفا منفردا مضادا لواشنطن، وبما يعرضها لغضب أمريكي قد يصعب التعامل معه. ولكن اتخاذ تركيا لموقفها بالتنسيق مع الدول الإقليمية الرئيسة في المنطقة كان يوفر لها غطاء سياسيا وإقليميا يسهم بدوره في تجنيبها ردود الفعل

الانتقامية من الولايات المتحدة. فضلا عن ذلك فان عبد الله غول كان يريد توظيف هذا الموقف الإقليمي الموحد في حالة اكتماله، داخليا في مواجهة قيادات المؤسسة العسكرية التي كانت تضغط من اجل اتخاذ موقف مساعد للولايات المتحدة على اساس ان العملية العسكرية واقعة لا محال، وان الولايات المتحدة سوف تحقق أهدافها كاملة، خاصة فيما يتعلق بإسقاط النظام العراقي السابق، وبالتالي لابد من اتخاذ هذا الموقف حتى تستفيد تركيا من مزايا ما بعد الحرب وتقوية روابطها مع الولايات المتحدة.[8]

وبعد الجولة التي قام بها عبد الله غول إلى الدول الأربعة السابقة الذكر، دعت تركيا هذه الدول فضلا عن إيران إلى المشاركة في قمة عقدت بأنقرة في ٢٠٠٣/١/٢٣ لبحث سبل أيجاد حل سلمي للازمة بين بغداد وواشنطن. ومن النقاط الجوهرية التي جاءت في البيان الصادر عن الاجتماع، ان مجلس الامن اذ يتحرك بالنيابة عن كل الاعضاء للامم المتحدة يتحمل المسؤولية الاساسية عن حفظ السلام والامن، وهكذا فان مجلس الامن مكلف بشكل تام مهمة تقرير حال امتثال العراق لقراراته وضمان تطبيقها بشكل كامل، كما ان البيان اشار الى ان القضية العراقية قضية متعددة الاطراف وتؤثر اولا وقبل كل شيء على المنطقة كلها لذا يصبح لازما على مجلس الامن ان يتحرك اخذا في الاعتبار بشكل كامل هذا المنظور الاقليمي المطروح من قبلنا ونحن على اهبة الاستعداد للتعاون مع مجلس الامن في سعيه للتوصل الى حل سلمي[9].

واللافت للنظر ان اجتماع انقرة قد تزامن مع عدة تطورات داخلية تركية وخارجية امريكية، فمن جهة جاء الاجتماع بعد ايام من المظاهرات الحاشدة التي شهدتها المدن التركية الكبيرة المناهضة لشن حرب ضد العراق، ومن جهة ثانية فان القيادة العسكرية الامريكية اعدت خططها الخاصة بهذه الحرب على اساس ان احد المحاور الرئيسية للتوجه نحو بغداد سوف تنطلق من شمال العراق وتقوم بها قوات عسكرية يبلغ قوامها نحو ٦٢ الف جندي امريكي يتم انزالها وانتشارها في الاراضي التركية ثم تنطلق منه عبر الشمال ولكن جاءت تطورات الاحداث فيما بعد لتحرم الولايات المتحدة من هذا المحور، وذلك بعدما رفض البرلمان التركي مرتين نشر القوات الامريكية داخل الاراضي التركية، ولكنه فوض الحكومة في اتخاذ القرار الخاص بالمساح بعبور الطائرات الامريكية والبريطانية للمجال الجوي التركي. ولم يتوصل الجانبان التركي والامريكي الا بصعوبة بالغة الى اتفاق حول الشق الخاص بعبور المجال الجوي التركي[10].

ان هذه القرارات توضح ان تركيا ارادت ان لا تتخذ خيار معين

من الازمة العراقية الاخيرة، بل اتبعت سياسة قائمة على تعدد الخيارات مما يتيح لها مجال من المرونة في تغير المواقف وفق المستجدات الداخلية والخارجية.

ثالثاً: السياسة التركية تجاه العراق بعد نيسان ٢٠٠٣.

حاولت السياسة التركية تجاه العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ ان تعالج بعض المواقف التي اتخذت قبل او اثناء الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣، ومن ذلك الخلافات في علاقتها مع الولايات المتحدة نتيجة هذه الحرب. فقد انتظر الامريكان من تركيا بعض المواقف، الا ان البرلمان التركي رفض تحقيق بعض المطالب الامريكية.

وبعد الحرب كانت هناك محاولات من الطرفين التركي والامريكي لمعالجة الخلافات التي واجهت العلاقات المشتركة، ومن هذه المحاولات موافقة البرلمان التركي على ارسال قوات عسكرية الى العراق، وهو ما نبحثه في النقطة الاولى من هذه الفقرة. ومن ثم نتناول موقف تركيا من قضية تمثل قاسم مشترك بينها وبين العراق، الا وهي القضية الكردية.

١. الموقف من ارسال قوات عسكرية الى العراق

ادارت تركيا علاقتها بالولايات المتحدة خلال مدة الحرب الامريكية على العراق بطريقة ذكية، خاصة وانها تمكنت من الصمود في وجه الضغوط الامريكية دون ان تلحق أي ضرر حقيقي بعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، مع انه كانت هناك امكانية لوجود فجوة بين المصالح الاستراتيجية الامريكية كما تعكسها سياسة الادارة الامريكية الحالية تجاه العراق وبين المصالح الاستراتيجية التركية، وتبدو تركيا في موقف يتيح لها ان تلعب دوراً لا غنى عنه بالنسبة للولايات المتحدة من ناحية ولا يتناقض في الوقت نفسه مع مصالحها من ناحية اخرى. اذ يدرك البلدان حاجة كليهما الى الاخر، فالولايات المتحدة تدرك ان تركيا حليف مهم يعول عليه لتحقيق عدة اهداف استراتيجية في منطقة الشرق الاوسط[11].

ولذلك حاولت الولايات المتحدة اصلاح علاقاتها مع تركيا بسبب تفاقم الاحداث مع العراق ورغبتها في مساعدة تركيا لها في العراق. ومن هنا جاء طلب الولايات المتحدة رسمياً من تركيا اثناء زيارة وزير الخارجية التركي عبد الله غول واشنطن بتوفير جنود في قوة مقدارها ١٢ الف جندي للسيطرة على المنطقة الواقعة وسط العراق. وقد كانت هناك رغبة من قبل حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية بارسال قوات عسكرية الى العراق، وقد وضعت تركيا بعين الاعتبار النقاط التالية:

١. ان هذا القرار قد يؤدي الى تحسين علاقات تركيا مع الولايات المتحدة التي انتابها

نوع من الاضطراب والقلق على اثر الازمة العراقية.

٢. السعي لان يكون لتركيا نصيب كبير في اعادة اعمار العراق.

٣. تعزيز نفوذ تركيا الاقليمي والدولي عبر وجود قوات تركية عند مدخل الخليج العربي.

٤. تحسين وضع التركمان في العراق.

٥. كانت تركيا ترمي من ارسال قواتها الى العراق الحصول على ضمانات مكتوبة من الولايات المتحدة حول تصفية وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق[12].

ولكن قرار البرلمان التركي بارسال قوات الى العراق واجه رفض عراقي شديد لهذه الخطوة لاسيما من قبل الاكراد، فضلاً عن الرفض المبطن لدول الجوار. مما ادى بالامريكيين الى التراجع عن هذا الطلب واعلنت الحكومة التركية تراجعها عن ارسال قوات الى العراق[13].

٢. الموقف من القضية الكردية

حينما يأتي ذكر الاكراد تذكر تركيا باعتبار ان القضية الكردية تشكل قاسماً مشتركاً بين العراق وتركيا، ودون الخوض في تفاصيل الخلفيات التركية تجاه الاكراد فانه يمكن القول، ان مطلب انفصال الاكراد وقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق دائماً ما يقابل برفض تركي جملة وتفصيلاً. وفي الوقت الحالي تواجه الدبلوماسية التركية ازمة حقيقة صامتة تجاه الوضع في العراق والعلاقات المستقبلية مع هذا البلد، وتكاد تكون هذه الازمة بحجم تلك التي واجهتها انقرة قبيل الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣، وقد زاد من هذه المخاوف بعد التصريحات التي صدرت من الزعيم الكردي مسعود البارزاني في انقرة التي اشار فيها الى ان مدينة كركوك هي قلب كردستان، وان كركوك هي شان عراقي داخلي، فضلاً عن المصاعب الامنية التي تواجهها الشركات التركية بالعراق. مما دفع برئاسة اركان الجيش التركي للقلق وعدم الارتياح، وطلب عقد اجتماع لكبار قادة ومسؤولي الدولة وقد جاء اول رد فعلي تركي على المطالب الكردية الاخيرة الداعية الى ضم كركوك على لسان وزير الخارجية التركي عبد الله غول الذي حذر من مغبة تغيير الوضع السكاني والجغرافي لكركوك[14].

اذ ان أي تقسيم للعراق بحيث تظهر دولة كردية في شماله، سيعني ذلك مباشرة تهديدات حقيقية لامن تركيا، حتى لو تمكنت من اخماد نزعات الانفصال لدى الاكراد في الجنوب التركي. اذ ستصبح المناطق الكردية جنوب تركيا اقرب الى الدولة الوليدة في شمال العراق[15].

وتبقى الحقيقة ان المشكلة الكردية ستظل قائمة في كل من تركيا والعراق وسيكون لها دورها

المؤثر في العلاقات العراقية التركية وكما كانت دائماً، لاسيما ان الاكراد في العراق يلعبون الان دوراً مهماً ومؤثراً في السياسة العراقية.

رابعاً: المواقف التركية تجاه العراق بعد الانتخابات

مثلت الانتخابات العراقية متغيراً مهماً اثر على السياسة التركية تجاه العراق، وكان لابد لهذه السياسة ان تتعامل مع هذه الانتخابات من خلال سلسلة مواقف عكست طبيعتها. ومع ان السياسة التركية من الانتخابات العراقية لم تخرج عن الاطار العام للسياسة التركية تجاه جميع المواقف الدولية ومنها العراقية وهو الوقوف عند نقطة الوسط والتحسب لكل الاحتمالات ومحاولة تحقيق المكاسب الاكثر، الا ان هناك نوع من التقلب في المواقف التركية من هذه الانتخابات اثر بدوره على السياسة التركية تجاه عراق ما بعد الانتخابات. ولذلك فاننا سنتناول في هذه الفقرة نقطتين الاولى المواقف التركية من انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ والثانية السياسة التركية بعد الانتخابات.

١. الموقف التركي من الانتخابات العراقية

تمثل الموقف التركي قبل الانتخابات باعتبار الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ جزءاً حاسماً من عملية الانتقال في العراق. وبحسب انقرة فان الانتخابات يمكن ان تحل مشكلة الانتقال هذه، وتضفي الصفة الطبيعية والشرعية على نظام ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣. كما ان اجراء الانتخابات كان ينسجم مع سياسة تركيا العامة في العراق والتي تدعو الى عراق موحد ومستقر وديمقراطي. وقد اشار وزير الخارجية عبد الله غول في كلمته امام البرلمان الى ان تركيا تدعم اجراء الانتخابات في موعدها المحدد وترى ان نقل السيادة يجب ان يكون فعلياً لا افتراضياً. وفي هذا السياق فان تركيا تؤيد ايضاً مزيداً من تدخل الامم المتحدة في العراق اثناء الانتخابات وبعدها. غير ان الامر الاكثر الاهمية من وجهة نظر تركيا كان يتعلق بكركوك، فقد عبرت بوضوح عن انها لن تقبل أي تغير في وضع هذه المدينة، لاسيما حين اعلن بعض القادة الاكراد في العراق في كانون الاول ٢٠٠٤ عن رغبتهم في تأجيل الانتخابات المحلية في كركوك، فقد رأت فيه انقرة محاولة لدمج المحافظة في حكومة كردستان(16).

لكن التطور البالغ الاهمية في موقف تركيا من الانتخابات العراقية حدث في اعقاب السماح بتسجيل عشرات الالاف من الاكراد النازحين مؤخراً الى كركوك اسمائهم للمشاركة في الانتخابات بالمحافظة، ففي اعقاب ذلك قررت تركيا عدم ارسال أي مراقبين اتراك للانتخابات العراقية معللة ذلك بسبب التهديدات الامنية. وجاء هذا التطور في ظل تصاعد مخاوف تركيا ازاء سيطرة الاكراد وفرض هويتهم على مدينة كركوك.

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

وفي ظل هذه المخاوف التركية بعث عبد الله غول وزير خارجية تركيا رسالة الى كوفي عنان امين عام الامم المتحدة حذر فيها من مغبة الخطوات التي تقوم بها الفصائل الكردية لتغير التركيبة الديمغرافية لمدينة كركوك، معرباً في الوقت نفسه عن قلق تركيا البالغ ازاء هذا التطور واشار الى انه بالرغم من ان الامم المتحدة غير مسؤولة بشكل كامل عن الانتخابات العراقية لكن المنظمة الدولية لها دور كبير وهام في اعداد المناخ اللازم لهذه الانتخابات. من جهة اخرى اتهمت تركيا اثنين من الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العراقية بانهما حزبان لهما صلات بمنظمة ارهابية، أي حزب العمال الكردستاني، وهما حزب الحل الديمقراطي الكردستاني وحزب اعادة البناء الديمقراطي وطالبت بمنع هذين الحزبين من المشاركة في الانتخابات. الا ان ساندرا خضوري مسؤولة العلاقات الخارجية في منظمة الهجرة الدولية المسؤولة عن تنظيم الانتخابات العراقية في خارج العراق، اكدت ان هذين الحزبين مدرجان ضمن الاحزاب المشاركة في الانتخابات العراقية وانهما مدونان في بطاقات الاقتراع مؤكدة ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية هي التي تقرر أي من الاحزاب يمكنها المشاركة في الانتخابات من عدمه[17].

٢. المواقف التركية من عراق ما بعد الانتخابات

بعد ان اجريت الانتخابات في ٢٠٠٥/١/٣٠ برز متغير مهم اثر في السياسة التركية تجاه العراق تمثل بسيطرة الاكراد على ٧٧ مقعداً من اصل ٢٧٥ من مقاعد الجمعية الوطنية العراقية وتوجهم بقوة الى صوغ دستور جديد يكرس قيام "عراق فيدرالي ديمقراطي تعددي موحد". ولذلك فان السياسة التركية حاولت الابقاء على علاقات متوازنة مع القيادة الكردية في العراق من خلال تعزيز خطوات اتخذتها، مثل قبول قيام ترتيبات فيدرالية لاكراد العراق، وهي افكار كانت تعتبرها تركيا الى ما قبل سنتين من المحرمات وتعزيز التبادل التجاري[18].

ومن جانبهم فان القادة الاكراد حاولوا ايضاً الابقاء على الصلات بين الحكومة التركية والقيادة الكردية في العراق، لاسيما بعد ان اصبح الزعيم الكردي جلال الطالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني رئيساً لجمهورية العراق، ليصبح اول كردي يتولى هذا المنصب في تاريخ العراق. فعلى الرغم من ان الاكراد تحدثوا كثيراً عن الاستقلال، الا انهم يعرفون ان لا الاتراك ولا بقية دول الجوار او بقية العراق سيتسامحون مع محاولتهم لاقامة دولة كردية وهدفهم الان هو

الحصول على اكبر قدر ممكن من السلطة في ظل عراق فيدرالي[19].

ولذلك فان تركيا وان كانت لم تبد موقف رسمي معارض لتولي جلال الطالباني رئاسة الجمهورية، الا ان رئيس الاركان التركي حذر في ٢٠٠٥/٤/٢٠ من أي محاولة للسيطرة على كركوك[20].

الا ان الرئيس العراقي جلال الطالباني صرح في اليوم التالي بانه سيعمل على تعزيز العلاقات بين تركيا والعراق في المجالات السياسية والاقتصادية وانه سيعمل على فتح معبر حدودي ثاني مع تركيا وفتح قنصلية تركية في الموصل وانه سيعمل على مطاردة المتمردين من اكراد تركيا الذين يختبؤن في جبال كردستان العراق[21].

ومن ناحية اخرى فان الائتلاف العراقي الموحد الفائز الاكبر في الانتخابات حاول هو ايضاً التنسيق والتشاور مع الجانب التركي، فقد توجه وفد من المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الى تركيا للتحاور وتبادل وجهات النظر في ٢٠٠٥/٣/٢٤[22].

ومن الواضح ان تركيا حاولت التكيف مع الواقع الجديد في العراق ما بعد الانتخابات. وكان هدف تركيا هو لعب دور اكثر ايجابية في العراق. واذا ما ارادت تركيا ان تنجح في ذلك فعليها ان توقف البيانات البلاغية الملهبة للعواطف حول كركوك واكراد العراق وتركمان العراق، وفيما يخص النقطة الاخيرة يجب ان نشير الى ان الموقف التركي اتسم ببعض الايجابية من خلال التصريحات الرسمية بان تركمان العراق هم جزء من الشعب العراقي وهم ادرى بمصالحهم وبطريقة التعامل مع باقي اطياف الشعب العراقي ضمن عراق موحد. وهو الموقف المطلوب ايضا من تركيا حول قضية كركوك بان تحترم أي تسوية يتفق عليها العراقيون بعضهم بعضاً. وان تركز على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، لاسيما انها سبق ان ابدت رغبة في ذلك ومن جانبه فان العراق وعلى لسان رئيس الجمهورية جلال الطالباني اعلن عن استعداده لذلك في مرحلة ما بعد الانتخابات.

الخاتمة

توضح المواقف التركية من الانتخابات العراقية وما بعدها ان تركيا تاثرت كثيراً في تجربتها والمواقف التي اتخذتها من الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣.

ففي الازمة التي سبقت الحرب ٢٠٠٣ كانت هناك مخاوف على المصالح التركية ولاسيما الاقتصادية، كما كان هناك متغير مهم اثر في المواقف التركية تمثل بالقضية الكردية بعد الدعوات التي ظهرت بشكل واضح وعلني لقيام دولة كردية في الشمال العراقي، خصوصاً وان امكانية تحقيقها على ارض الواقع كانت قائمة.

ومع ذلك فان تركيا ادارت بنجاح سياستها تجاه العراق قبل وخلال الحرب ٢٠٠٣، وحتى بعد تغيرات نيسان ٢٠٠٣ وصولاً الى ما بعد الانتخابات العراقية. فمع ان موقفها لم يتطابق تماماً مع الموقف الامريكي تجاه العراق، الا انها استطاعت ان تبقي على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة واستغلت الاوضاع التي حدثت في العراق بعد الحرب ٢٠٠٣ لتدعيم موقفها، ومن ذلك قرارها بارسال قوات عسكرية الى العراق وان لم يطبق الا انه اسهم بتحسين علاقتها مع الولايات المتحدة. وحتى موقها المعارض لقيام دولة كردية في شمال العراق سخرته لصالحها من خلال الدعوات المتكررة للحفاظ على وحدة الاراضي العراقية الذي سيعني بكل حال منع قيام مثل هذه الدولة وفي الوقت ذاته تظهر السياسة التركية بانها تتبنى موقف ايجابي فيما يخص وحدة وسلامة الاراضي العراقية.

اما المواقف التركية من الانتخابات العراقية والسياسة التي اتبعت بعدها فتظهر ان تركيا استفادت كثيراً من تجربتها في التعامل مع الازمة التي سبقت الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣. واتبعت سياسة تقوم على تعدد الخيارات تحسباً لكل الاحتمالات فهي من ناحية ايدت الانتخابات العراقية ومن ناحية ثانية ابدت تخوفها وقلقها على عدة قضايا قد تؤثر عليها الانتخابات. من خلال الانطلاق من سياسة واقعية تراعي المستجدات الحاصلة على الساحة العراقية، واوضح مثال على ذلك القبول بفكرة الفيدرالية في العراق مع الاستمرار في التحذير من استقلال الاكراد في الشمال العراقي، وتخفيف حدة الخطاب التركي فيما يخص تركمان العراق.

---

(1) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، "سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد٥، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٨، ص٣٣٢.

(2) د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٦٠.

(3) المصدر نفسه، ص١٦١.

(4) محمد عبد القادر، الازمة العراقية: قراءة في الموقف التركي. www.islamonline.net.2003/2/24.p.3 .

(5) سعد عبد المجيد، الصراع الكردي-التركي، ثقوب في التحالف الامريكي : www.islamonline.net.2003/2/24.p.1 .

(6) العلاقات التركية-العربية، التقارير الاستراتيجي العربي، القاهرة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص٢٣٣.

(7) شكل حزب العدالة والتنمية الحكومة في البداية برئاسة عبد الله غول قبل ان يصبح رجب طيب اوردغان رئيساً للوزراء، اذ لم يخض الانتخابات بسبب حكم قضائي صدر ضده في ١٩٩٩، عندما كان عمدة لبلدية استنبول بحجة انه يمزج الدين بالسياسة.

(8) المواقف الاقليمية تجاه الازمة العراقية الامريكية، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص١٠٥-١٠٦.

(9) د. احمد نوري النعيمي، "العلاقات العراقية-التركية الواقع والمستقبل"، مجلة العلوم السياسية، العدد٢٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الاول ٢٠٠٤، ص٣٣-٣٤.

(10) المواقف الاقليمية تجاه الازمة العراقية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

(11) طه عوة، تركيا تبحث عن دور لها في العراق:
www.almoslim.net.2004/1/7/P.1.

(12) د. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(13) عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، العدد ١٥٦، ابريل ٢٠٠٤، ص١٣٤.

(14) طه عودة، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(15) سامح راشد، الورقة الكردية: طريق امريكا الجديد الى بغداد:
www.Islamonline.net.2003/12/29.P.3.

(16) الانتخابات العراقية، الانترنيت:
www.tharwaproject.com.2005/1/27.

(17) انقرة تتهم حزبين كردين بدعم الارهاب، صحيفة الوطن، مسقط، ٢٠٠٥/١/٢٦.

(18) بعد الانتخابات استقبل جلال الطابلاني في شهر شباط ٢٠٠٥ وفد عالي المستوى برئاسة فهري كرتورك المبعوث التركي الخاص للعراق، وعلى وفق ما ذكرته جريدة الزمان التركية فان اعضاء الوفد اخبروا الطالباني ان تركيا لم تعد تعارض دعوة الاكراد للفيدرالية، ما دامت هناك ضمانات على الحفاظ على وحدة اراضي العراق وان تتمتع كركوك بوضع خاص، اسعد العزوني، العراق بعد الانتخابات، الانترنيت:
www.alkomi.net.2005/4/17.

(19) اسامة مهدي، كرديا رئيساً للعراق في سابقة تاريخية، الانترنيت:
www.alparty.org/manbar/talbni.htm.2005/4/20.

(20) صحيفة الحياة، ٢٠٠٥/٤/٢١.

(21) صحيفة الصباح، العدد ٥١٣ بغداد ٢٠٠٥/٤/٢٣.

(22) صحيفة الزمان، العدد ٢٠٦٧، ٢٠٠٥/٣/٢٥.

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية